الثقة التي تعتقد واشنطن بضرورتها؛ ثم يصار الى التفاوض بين م.ت.ف. واسرائيل لتحديد مستقبل الاراضي المحتلة في اطار التسوية النهائية. ونقل مصدر فلسطيني تفصيلات اضافية تلقي ضوءاً على نوعية الاشراف الدولي الذي قد تقبل به م.ت.ف. وهو النموذج الناميبي الذي «تعتبره م.ت.ف. حالة قياس، وتطالب بسريانه على الاراضي الفلسطينية، ومستقبلها»، وملخصه اتفاق على الهدف (الاستقلال)؛ وانسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية (تركيز انتشارها ـ مؤقتاً ـ في مناطق محددة)؛ وانتخابات باشراف دولي.

مخاوف اسرائيلية

على الرغم من ان فكرة الانتخابات، بتلاوينها المختلفة، ليست ممّا يرغب فيه الفلسطينيون أو يسعون اليه، في الظروف الراهنة، وعلى الرغم ممّا تلقاه من تأييد اسرائيلي، فان دعوة شامير تخفي قدراً من المخاوف لدى بعض الاوساط الاسرائيلية، وبالذات داخل صفوف اليمين الاسرائيلي وداخل الليكود الذي يتزعّمه شامير، بصورة خاصة. فقد حازت مقترحات شامير على تأييد الحكومة في الجلسة التي عقدتها بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٩، مع تحفظ ومعارضة ثلاثة وزراء، هم اريئيل شارون واسحق موداعي ودافيد ليفي، انطلقوا، جميعاً، من مواقع الى يمين زعيمهم. فليفي اعتبر مقترحات شامير تنازلاً خطيراً من شأنه ان «يعطي شرعية لتمثيل م.ت.ف. لدى المواطنين في الاراضي المحتلة»، وحيث «يجرى انتخاب المحرضين على الانتفاضة بموافقتنا». وموداعي اعتبرها «الطريق الذي يقود الى جهنم». واكتفى شارون بتأكيد مواقفه المعروفة من رفض أي انسحاب وعدم الرضوخ لأية تنازلات مهما صغرت، والاستمرار في ممارسة القمع، كأسلوب وحيد لوضع حدّ للانتفاضة. أما معسكر اليسار، فقد رفضها، لأنها لا تقدّم حلاً فعلياً ولا تلبّي مطالب الشعب الفلسطيني. ورحّبت بها أوساط الوسط، فتحمس لها وزير الدفاع، اسحق رابين، الذي يحتفظ بين ملفاته بمقترحات شبيهة سبق وتقدم بها، واعتبرها «مبادرة طيبة تلقي الكرة في الملعب الفلسطيني، والعربي». وحازت مقترحات شامير على موافقة زعيم حزب العمل وزير المالية، شمعون بيرس، الذي اعتبر موافقة واشنطن عليها، في ظل متابعتها حوارها مع م.ت.ف. هي «دخول اسرائيلي مرحلة التفاوض مع م.ت.ف. عبر طرف ثالث». وهو ما سعت اسرائيل، ولا تزال تسعى، الى تجنّبه دون جدوى. وعكست أوساط أخرى مخاوف ذهبت الى ما هو أبعد من مجرد الاعتراض، حيث «يمكن لـ م.ت.ف. ان تستغل الانتخابات كمقدمة أولى لتحقيق اهدافها في اقامة دولة مستقلة» في وقت لاحق. وعلى أية حال، تتمحور المخاوف الاسرائيلية، أساساً، في موضوع الانسحاب، الذي اعتبره شامير «موازياً لقيام دولة فلسطينية»، سمّاها دولة م.ت.ف. التي تقع على مشارف تل ـ أبيب والقدس؛ وفي صيرورة العملية الانتخابية والتداعيات التي يمكن ان تقع في اثناء البحث في كيفية اجرائها وطبيعة شروطها والتعامل مع نتائجها، اذ تشكّل المأسَسَة التي اصبحت طابعاً مميّزاً لكثير من الاطارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في الضفة والقطاع، والتي تقترب، الى جانب التشكيلات التنظيمية للانتفاضة، من صورة دولة فلسطين ما قبل الاستقلال، عامل رعب حقيقي لاسرائيل، التي تعترف بأن هناك جهاز دولة شبه كامل، يعمل بانتظام دون انتظار نتائج الانتخابات، ويشتغل بفعالية عالية تحت سمع وبصر الجنود الاسرائيليين، ويقوم بتسيير دفّة الحياة للمواطنين في ظروف الانتفاضة، ووفق متطلباتها. وفي هذا الصدد، لم يفت مستشار شامير المقرّب، يوسف بن أهارون، في ندوة «مؤسسة واشنطن للشرق الادنى»، التحذير من ان أية حركة تقع من جانب من يتمّ انتخابهم باتجاه اعلان دولة فلسطنية، سوف يؤدي الى الغاء العملية بكاملها.